الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة تيسمسيلت
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية

مجلة علمية دولية محكمة متخصصة في الميدان الاقتصادي

ISSN : 2543-3911/ E-ISSN : 2661-779X

الرقم: 06/م.ش.د.إ./2024.

تيسمسيلت، في: 2024/02/02

شهادة نشر

يشهد رئيس تحرير مجلة "**شعاع للدراسات الاقتصادية** "بأن كل من:

ط/د فاطمة الزهراء مغدور[1]، د/ عيماد معوشي[2]

[1] جامعة يحي فارس بالمدية، مخبر الاقتصاد التطبيقي في التنمية، الجزائر

[2] جامعة يحي فارس بالمدية، مخبر الاقتصاد التطبيقي في التنمية، الجزائر

قد أودعوا مقالا للنشر عنوانه:

" الشمول المالي كآلية إستراتيجية لتعزيز الاستقرار المالي في الدول العربية"

وقد حظي المقال بقبول لجنة التحكيم، **وتم نشره في المجلد 06، العدد 02 للمجلة** العلمية المحكمة «**شعاع للدراسات الاقتصادية**» المصنفة صنف "ج" لشهر **سبتمبر 2022**.

سلمت هذه الإفادة بطلب من المعني لاستخدامها فيما يسمح به القانون

رئيس التحرير

أد لجلط إبراهيم
رئيس تحرير لمجلة شعاع للدراسات الاقتصادية

مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية

مجلة علمية دولية محكمة نصف سنوية

تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة أحمد بن يحي الونشريسي تيسمسيلت، الجزائر

المجلد 06، العدد 02

سبتمبر 2022

ر.د.د.م : 2543-3911

البريد الالكتروني: revue.shoaa@gmail.com

شعاع: مجلة علمية- سداسية - محكمة

ISSN : 2543-3911

المجلد 06، العدد 02: سبتمبر 2022

SHOAA, Une Revue Scientifique – Semestrielle -Arbitrée

ردمد : 2543-3911

Vol 06, Vum 02: September 2022

Beam Journal of Economic Studies

An International Refereed Scientific Journal

Issued by El-wancharissi University

Tissemsilt –Algeria

Vol 06, Num 02

September 2022

ISSN : 2543-3911/ EISSN: 2661-779X

E. Mail: revue.shoaa@gmail.com

جامعة أحمد بن يحي الونشريسي – تيسمسيلت

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



مجلة

شعاع للدراسات الاقتصادية

دورية علمية دولية محكمة نصف سنوية تصدر عن

كاية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة تيسمسيلت

المجلد 06، العدد 02

سبتمبر 2022

ISSN: 2543-3911
EISSN: 2661-779X

مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية

مجلة علمية دولية محكمة تعنى بالدراسات المتعلقة بميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

عن المجلة

مجلة أكاديمية دولية محكمة سداسية ومتخصصة، تهتم بنشر الأبحاث والدراسات النظرية والتطبيقية المتعلقة بميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير التي لم يسبق نشرها من قبل، والمعالجة بأسلوب علمي موثق.

ترمي مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية إلى الإسهام في تطوير المعرفة ونشرها، وذلك بنشر البحوث العلمية الأصيلة، والمراجعات العلمية في مجالات البحوث والدراسات في مجالات الاقتصاد والتسيير والتجارة والتمويل، وهذا من دون أي مقابل مادي، فخدمة النشر العلمي المقدمة من طرف المجلة هي مجانية.

الرؤية

أن تكون مجلة علمية دولية رائدة في ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

للاتصال بالمجلة

رئيس تحرير مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة أحمد بن يحي الومشريسي بتيسمسيلت، الجزائر

الهاتف : 46.57.31.86 (213+)

(213+) 673874260

البريد الإلكتروني للمجلة:

Revue.shoaa@gmail.com

الهيئة الإدارية للمجلة

الرئيس الشرفي للمجلة: أ.د. دهوم عبد المجيد مدير جامعة تيسمسيلت

المشرف العام على المجلة: د. كروش نورالدين عميد كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مدير المجلة: د. عيسى دراجي

مدير النشر: د. لجلط إبراهيم **منسق الهيئة العلمية:** د. العقاب كمال

رئيس التحرير: د. كروش نورالدين **نائب رئيس التحرير:** د.بن دحمان محمد الأمين

أعضاء هيئة التحرير: عيسى دراجي، بوساحة محمد لخضر، لجلط ابراهيم، يوسف ناصر، بالي وهيبة، بن حبيب عبد الرزاق، بن زواي محمد الشريف، أوكيل عمار، سيلم أحمد، صوام سعيد، المحياوي صباح، الناير محمد النور، حميش عبد الحق، عوض عزمي وصفي، قندوز عبد الكريم، كنوش محمد، راتول محمد، يوسف سليمان عبد الواحد، يوسف السائحي.

الهيئة الاستشارية للمجلة: د.حمر العين مسعود، د.بن شيخ عبد الرحمان، د.روشو عبد القادر، د.بونعجة سحنون، د.زيان موسى مسعود، د.زيان بروجة علي، د.زهرة مصطفى، د.ديلمي هجيرة، د.بوادو فطيمة، د.مجدي سالم عادل، د.خيثر هواري، أ.صافة بن عيسى، أ.قندز بن توتة، أ.بكاري سعد الله، أ.مداني الطيب، أ.بن غالية فؤاد، أ.غراس عبد القادر، أ.بلحوسين لخضر، أ.بودالي بلقاسم، أ.حايد حميد، أ.قلايلية رضوان، أ.حمو زروقي أمال، أ.زلاطو نعيمة، أ.بوعمرة فتحي، أ.بريك العربي، أ.قورين بروجي. أ.بن سالم محمد عبد الرؤوف،أ.بدري عبد العزيز، أ.شداد ناصر.

أعضاء الهيئة العلمية

اسم الأستاذ	الجامعة المنتسب إليها	اسم الأستاذ	الجامعة المنتسب إليها
أ.د. براق محمد	المدرسة العليا للتجارة - القليعة	أ.د. محمود سليم الشويات	جامعة عجلون الوطنية - الأردن
أ.د.قدي عبد المجيد	جامعة الجزائر03 - الجزائر	أ.د. زكرياء عزام	جامعة الزرقاء -الأردن
أ.د. لخلف عثمان	مدرسة الدراسات العليا التجارية -القليعة	أ.د.علي الزغبي	جامعة الزرقاء الاردن
أ.د.مصيطفى بشير	جامعة الجزائر03 - الجزائر	أ.د. محمد نور الجداية	جامعة جدارا - الأردن
أ.د.يوسف بومدين	جامعة الجزائر03 - الجزائر	د. محمد سليمان	جامعة الفيوم- مصر
أ.د فارس فوضيل	جامعة الجزائر03 - الجزائر	د. نقي عبد القادر	جامعة Cergy pontoise paris – فرنسا
أ.د. رابح شريط	جامعة الجزائر03 - الجزائر	أ. نادية العقاب	جامعة King's college London – بريطانيا
أ.د. بريش عبد القادر	المدرسة العليا للتجارة - القليعة	Dr. Vncent plauchu	جامعةPierre Mendes France - فرنسا
أ.د. كرزابي عبد اللطيف	جامعة ابوبكر بلقايد - تلمسان	د. قندوز عبد الكريم	جامعة الملك فيصل - السعودية
أ.د دربال عبد القادر	جامعة وهران	د معزوز لقمان	جامعة الدمام - السعودية
أ.د. راتول محمد	جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف	د. محمود غسان	جامعة دمشق - سوريا
أ.د مخلوفي عبد السلام	جامعة طاهري محمد - بشار	د. علي كنعان	جامعة دمشق - سوريا
أ.د. نوري منير	جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف	د. حسين الفحل	جامعة دمشق - سوريا
أ.د. سليمان ناصر	جامعة قاصدي مرباح - ورقلة	د. سدي علي	جامعة ابن خلدون - تيارت
أ.د. بلعزوز بن علي	جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف	د.شيخي بلال	جامعة أحمد ميرة - بومرداس
أ.د. شريط العابد	جامعة ابن خلدون - تيارت	د.لقواق عبد الرزاق	جامعة محمد بوضياف- المسيلة
د.فرح الياس الهناني	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف-ميلة	د. العقاب الجيلالي	المركز الجامعي الونشريسي - تيسمسيلت
د. فلاق محمد	جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف	د. نور الدين كروش	المركز الجامعي الونشريسي - تيسمسيلت
د.علة مراد	جامعة زيان عاشور - الجلفة	د. أبو بكر بوسالم	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف - ميلة
د.غويني العربي	جامعة الجزائر 03 - الجزائر	د. قمان عمر	جامعة زيان عاشور الجلفة
د. دراجي عيسى	المركز الجامعي الونشريسي - تيسمسيلت	د. إلياس شاهد	جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي
د. بن دحمان محمد الأمين	المركز الجامعي الونشريسي - تيسمسيلت	د. مداني أحمد	جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف
د. لجلط إبراهيم	المركز الجامعي الونشريسي - تيسمسيلت	د. عبد النعيم دفرور	جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي
د. عيسى سماعيل	المركز الجامعي الونشريسي - تيسمسيلت	د. العقاب كمال	جامعة الجزائر 03
د. بن زواي محمد الشريف	جامعة العربي بن المهيدي أم البواقي	د. غربي حمزة	جامعة محمد بوضياف المسيلة
د. قمان مصطفى	جامعة محمد بوضياف المسيلة	د. معراج هوراي	جامعة غرداية

د. ليليا بن منصور	جامعة خنشلة	د. سبتي وسيلة	جامعة محمد خيضر بسكرة
د. رتيعة محمد	جامعة يحي فارس -المدية	بوكرديد عبد القادر	المركز الجامعي الونشريسي - تيسمسيلت
د. رابحي بو عبد الله	المركز الجامعي الونشريسي - تيسمسيلت	د. طالم صالح	المركز الجامعي الونشريسي - تيسمسيلت
د. محمودي أحمد	المركز الجامعي الونشريسي - تيسمسيلت	د. ضويفي حمزة	المركز الجامعي الونشريسي - تيسمسيلت
د. بوساحة محمد الأخضر	المركز الجامعي الونشريسي - تيسمسيلت	د. براضية حكيم	جامعة الجوف -السعودية
د. بن صالح عبد الله	المركز الجامعي الونشريسي - تيسمسيلت	د. بوزكري الجيلالي	المركز الجامعي الونشريسي - تيسمسيلت
د. سهلي رقية	المركز الجامعي الونشريسي - تيسمسيلت	د. عادل رضوان	المركز الجامعي الونشريسي - تيسمسيلت
المساعيد فرحان	جامعه ال البيت - المملكه الاردنيه الهاشميه	سماي علي	جامعة يحي فارس -المدية
سفيان بن عبد العزيز	جامعة طاهري محمد - بشار	عريس مخطار	المركز الجامعي الونشريسي - تيسمسيلت
قلش عبد الله	جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف	عزاوي خالد	المدرسة العليا للتجارة - القليعة
أحمد السيا ريس	جامعة سينس ماليزيا	بن عابد مخطار	المركز الجامعي تندوف
بن علي عبد الرزاق	جامعة الشهيد حمة لخضر -الوادي	بورزامة الجيلالي	جامعة امحمد بوقرة بومرداس
بن علال بلقاسم	المركز الجامعي نور البشير البيض	دحماني علي	جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف
بن بوزيان محمد	جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان	جديدن لحسن	المركز الجامعي عين تيموشنت
بن ابراهيم الغالي	جامعة محمد خيضر بسكرة	جوال محمد السعيد	جامعة زيان عاشور - الجلفة
حمودة ناصر الدين	مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي والتنمية	حاج بن زيدان	جامعة ابن باديس مستغانم
حارق مصباح	جامعة محمد بوضياف المسيلة	احسان الرباعي	جامعة جدارا في الأردن
حريزي دريس	جامعة الحسن الأول المغرب	كمال رزيق	جامعة البليدة 02
خثير محمد	جامعة خميس مليانة	مرزوقي مرزوقي	جامعة الشهيد حمة لخضر -الوادي
خليفة منية	جامعة خميس مليانة	مخفي أمين	جامعة ابن باديس مستغانم
عسول محمد الأمين	جامعة العربي بن المهيدي أم البواقي	جواد الرباع	جامعة ابن زهر المغرب
لعلاوي عمور	المدرسة العليا للتجارة الجزائر	زايري بلقاسم	جامعة وهران 2
رتيعة محمد	جامعة يحي فارس -المدية	النعيمي قاسم	جامعة دمشق، سوريا
سليمان مصطفى	جامعة السادات مصر	بوجطو حكيم	جامعة يحي فارس -المدية
تويتي مصطفى	جامعة غرداية	بوزيد السايح	جامعة قاصدي مرباح - ورقلة
زغودي عمار	المركز الجامعي أفلو	طه حسين نوي	جامعة زيان عاشور - الجلفة
أمين قسول	جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف	عبدوس عبد العزيز	المركز الجامعي عين تيسموشنت
العباس عصام عبد الخضر سعود	الجامعة المستنصرية - العراق	كمال أوقاسي	جامعة عبد الرحمن ميرة بجاية
لحرش الطاهر	المدرسة العليا للتجارة الجزائر	محي الدين محمود عمر	المركز الجامعي الونشريسي - تيسمسيلت
العيداني إلياس	المركز الجامعي الونشريسي - تيسمسيلت	معوشي عيماد	جامعة يحي فارس -المدية
رضوان انساعد	جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف	محمد صلاح	جامعة محمد بوضياف المسيلة
فوزي محيريق	جامعة الشهيد حمة لخضر -الوادي	مصطفاوي الطيب	جامعة محمد بوضياف المسيلة
سوداني نادية	المركز الجامعي الونشريسي - تيسمسيلت	سحنون جمال	جامعة الجزائر 03
عيد محمود ابو زيد	عبد الوهاب موسى الجعلى محمد	سداوي فريد	سفير محمد
بن سمينة عزيزة	لعباس بلقاسم	ملعب كهينة	

هيئة التحكيم

تتشكل هيئة التحكيم (لجنة القراءة) بإشراف إدارة المجلة دوريا في كل عدد وتنتقي من أعضاء الهيئة العلمية أو من خارجها حسب التخصص والدرجة العلمية من داخل وخارج الجزائر.

هيئة الإشراف اللغوي

د. غربي بكاي (لغة عربية)، أ. سي مرابط محمد العربي (لغة إنجليزية)

الإشراف التقني والإخراج

أ. جيلالي العقاب : تصميم الغلاف، الإخراج والإشراف التقني على المجلة.

مواصفات النشر

أولا: قواعد النشر

مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية تنشر الأبحاث والدراسات في ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير باللغات: العربية والفرنسية والإنجليزية وفقا للشروط التالية:

أن يكون البحث المقدم أصيلا، منصبا في مجال اختصاص المجلة وغير مقدم للنشر إلى جهات أخرى بأي شكل من الأشكال، أو تم المشاركة به في تظاهرات علمية وطنية أو دولية؛

- يتعهد الباحث كتابيا (وفق النموذج المعتمد الذي يمكن تحميله من البوابة الوطنية للمجلات العلمية). بعدم نشر المقال المرسل إلى المجلة، أو قبوله للنشر في مجلة أخرى.
- يجب أن لا يقل البحث عن 10 صفحة و أن ألاّ يتجاوز البحث المرسل**25 صفحة**، بما فيها الملاحق والمراجع ؛
- تتضمن الصفحة الأولى بالضرورة العنوان الكامل للمقال، اسم الباحث، الرتبة العلمية، مؤسسة الارتباط والبريد الالكتروني، وكذا ملخصين (مع إدراج الكلمات المفتاحية) للمقال أحدهما بلغة المقال، والآخر بإحدى اللغتين الأخريتين.
- يكون المقال المكتوب باللغة العربية بخط "**TraditionalArabic**" حجم 15، والمقال المكتوب باللغة الفرنسية أو الإنجليزية بخط **Times New Roman** حجم 13 ، بتباعد بين الأسطر "**Simple** " ؛
- تكتب الهوامش في قائمة بنهاية المقال مع الإشارة إلى أرقامها في ثنايا البحث ؛
- هوامش الصفحة تكون 1.5 في كل الجوانب, حجم الورقة A4.
- المقالات التي لا يُحترم فيها قواعد النشر الخاصة بالمجلة لن تُؤخذ بعين الاعتبار ولا يلزم هيئة التحرير بتبليغ أصحابها.
- المقالات المقدمة للمجلة لا ترد إلى أصحابها سواء نشرت أو لم تنشر ؛
- تحتفظ هيئة التحرير بحق تعديل شكل تقديم المقال إذا لزم الأمر دون التغيير في محتواه.

ثانيا: سير البحوث

- يتم استقبال المقالات حصريا عبر البوابة الوطنية للمجلات العلمية.

- تعرض المقالات على هيئة التحرير فإن رأت صلاحيتها يتم تحويل المقال إلى لجنة التحكيم بعد ملاءمته لقواعد النشر.

- تحكم البحوث والدراسات المقدمة للنشر من قبل اثنين من المحكمين على الأقل.

- تعتبر نتيجة التحكيم نهائية، وفي حالة قبول البحث مع التعديل فإن صاحب المقال عليه أن يجري التصحيحات المطلوبة منه في أجل 15 يوم من تاريخ الإعلان عن نتيجة التحكيم.

ثالثا: لغات النشر

اللغة العربية والانجليزية

تقـديم

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على خير المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

باسم الله نبدأ وبكتابه الكريم نهتدي، وبرسوله الصادق الأمين نقتدي، اللهم وفقنا إلى ما تحبه وترضاه، اللهم اشرح صدورنا وألسنتنا إلى أحسن الأقوال وأصلح الأعمال، وما توفيقنا إلا بك وما توكلنا إلا عليك، وما ملجؤنا إلا إليك، اللهم افتح علينا فتحا مبينا وتقبل عملنا هذا بقبول حسن.

بحمد الله وعونه نضع بين أيديكم العدد الثاني من المجلد السادس من مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية -مجلة علمية دولية حكمة-، والتي تهتم بنشر البحوث والدراسات الأصيلة، بهدف زيادة الحصيلة العلمية في مجال العلوم الاقتصادية ، فهي رسالة تساهم في نشر المعرفة وتنوع وتبادل الخبرات والدارسات بين مختلف المجتمعات.

نحمد الله عز وجل أن وفقنا لهذا العمل، الذي نرجوا أن يكون خالصا لوجهه الكريم، كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لكل القائمين على مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، وكل من راسلنا لنشر مقالاته العلمية، كما لا ننسى السادة المحكمين والمحررين المساعدين الذين لم يبخلوا علينا بوقتهم وجهدهم في سبيل إخراج هذا العدد فلكم منا جميعا جزيل الشكر والعرفان.

رئيس تحرير المجلة

د. نورالدين كروش

المحتويات

عنوان المقال	لقب واسم الباحث	الصفحة
دراسة تأثير الرعاية التلفزيونية على تحسين صورة العلامة التجارية من منظور المستهلكين وفق مقاربة (التعرف على العلامة، الارتباطات الذهنية للعلامة). دراسة حالة مؤسسة كوندور	د. لجلط إبراهيم، خالدي نعيمة جامعة تيسمسيلت، الجزائر	13- 32
تأثير إدارة معرفة العميل في تحسين جودة الخدمات المصرفية في البنوك العمومية بولاية ميلة	آمنة قاجة، طيبي رتيبة جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر	33- 44
بين التعليم الالكتروني والذكاء الاصطناعي مسيرة الإنجازات والتحديات بالدول الغربية والعربية	أ.برابح محمد، أ. علي حميدوش جامعة المدية، الجزائر	45- 62
المدن الذكية وإشكالية البطء المؤسسي للمخططات التنظيمية وعلاقتها بالتنمية المستدامة	نبيل موسى أبو رحمة دكتوراه في إدارة الإعمال، غزة، فلسطين	63- 80
التعلم من الفشل المقاولاتي	محمد براق، عمار فاروق غربي: المدرسة العليا للتجارة، الجزائر نشنش فتيحة: جامعة الجزائر 2، الجزائر	81- 94
الشركات الناشئة الأكاديمية: دروس من تجارب دولية	د. مصطفاوي الطيب جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر	95- 106
آليات إصدار و تداول الصكوك الإسلامية في سوق الأوراق المالية	ساجي فاطيمة جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر	107- 118
المعالجة الجبائية للأجور وفقا لقانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة 2022	سعيداني محمد السعيد، عوان عزالدين جامعة عمار ثليجي الأغواط، الجزائر	119- 132
تقييم جودة خدمة التعليم العالي باستخدام نموذج أداء التعليم العاليHedPerf دراسة ميدانية على طلبة جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري	شعور أسماء: جامعة محمد الصديق بن يحي، الجزائر بن سيرود فاطيمة الزهراء: جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري ، الجزائر	133- 150
القضاء على الهدر فيالعمليات باستخدام طريقة خرائط سلسلة القيمة VSM: دراسة حالة مؤسسة إنتاجية	عبد الرزاق أحمد لقواق جامعة الملك خالد، المملكة العربية السعودية	151- 166
الشمول المالي كآلية استراتيجية لتعزيز الاستقرار	ط/د فاطمة الزهراء مغدور، د/ عيماد معوشي	167- 182

المالي في الدول العربية	جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر	
الخيارات الأفريقية لتحقيق التنمية في القارة	د/ حورية بوبكر، ط.د/ سحوان علي جامعة تيسمسيلت، الجزائر	183- 194
تحليل سلسلة مبيعات الكهرباء الموجه للقطاع العائلي في ظل التقلبات الشهرية والتنبؤ بها باستخدام منهجية بوكس جنكيز: فرع ولاية تيسمسيلت للفترة 2016-2022	مبطوش العلجة جامعة تيسمسيلت، الجزائر	195- 212
دور الجماعات المرجعية في التأثير على اتجاهات الأفراد لتلقي لقاح كورونا-19	بوعمرة فتحي جامعة تيسمسيلت ، الجزائر	213- 230
دور الثقافة التنظيمية في زيادة فعالية الأداء المؤسسي-دراسة حالة مؤسسة سونلغاز للتوزيع-	غزال عبد الفتاح[1] جامعة لونيسي علي-البليدة 02، الجزائر مصطفى موسى بيسان: جامعة الجزائر03، الجزائر	231- 248
دور التسيير المفوض في تحسين مداخيل الجماعات المحلية دراسة حالة بلدية بوراشد ولاية عين الدفلى	أحمد كروش، محمد خثير جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، الجزائر	249- 264
دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة في الجامعات الجزائرية– دراسة حالة جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان	حازم أحمد فروانة: جامعة أبي بكربلقايد تلمسان، الجزائر سليمان سلامه الديب: جامعة الإسراء، فلسطين	265- 276
دور إدارة العلاقة مع الزبون في تحقيق الميزة التنافسية في القطاع المصرفي	د. عزالدين علي، د. موساوي سارة جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر	277- 292
تقييم الأداء الجامعي بدراسة المرجعية الوطنية لضمان الجودة في ضوء مفهوم ضمان جودة التعليم العالي	بخديجة نبيلة، فلاق محمد جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر	293- 310
تدعيم الجماعات الاقليمية للاستثمار المحلي بين الموجود والمنشود	ابراهيم بوعمرة جامعة سوسة، تونس	311- 320
التمويل التساهمي كنموذج لتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر: واقع، تحديات و آفاق	د. سالم مجدي عادل جامعة تيسمسيلت، الجزائر	321- 336
واقع رأس المال المعرفي في الجزائر – دراسة تحليلية لمؤشر المعرفة العالمي	عاصي عبد القادر، سماعيل عيسى جامعة تيسمسيلت، الجزائر	337- 352
مدى التأثيرات التي يحدثها البحث والتطوير على	قاسمي بشرى، آيت حبوش وهيبة	353- 366

المؤسسات الدوائية –دراسة حالة مجمع صيدال–	جامعة وهران 2، الجزائر	
قياس الضغط الجبائي الأمثل في الجزائر : دراسة قياسية وفق مقاربة خطية ولاخطية	أ.د شيبي عبد الرحيم، د. بن عزة محمد المركز الجامعي مغنية، الجزائر	382 -367
قراءة في وضعية مؤشرات التوازن الداخلي الكلي في الجزائر في ظل سياسات التقشف للفترة 2010 – 2019	عمر العود، نور الدين صويلحي جامعة تمنراست، الجزائر	402 -383
دور نظام محاسبة التكاليف المبنى على أساس الأنشطةABCفي تخفيض تكاليف الخدمات الصحية	الساسي هلال، دباش محمد جامعة تيسمسيلت، الجزائر	422 -403
دور الصورة الذهنية للعلامة التجارية بالنسبة للأدوية المحلية على اتخاذ قرار الشراء لدواء الأرتروفيت+	مرزق سعد، نوري جهاد رحيمة، بلي زوبيدة جامعة زيان عاشور، الجزائر	440 -423
دور الحوكمة في دعم كفاءة إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية – بنك السلام نموذجا–	كاميليا بولقمح، مريم لبصايرة مدرسة الدراسات العليا التجارية، الجزائر	456 -441
الحماية القانونية للمستهلك الإلكتروني في ظل التشريع الجزائري	روشو عبد القادر جامعة تيسمسيلت، الجزائر	468 -457
التمويل الإسلامي المتناهي الصغر كآلية لدعم المشاريع المصغرة وحفز القطاع الحقيقي	فاطمة الزهرة خبازي جامعة الجيلالي بونعامة، الجزائر	488 -469
اختيارنظام سعر الصرف بين النظرية والتطبيق التجريبي	ط د. بودية الحبيل، د.جلولي نسيمة جامعة سعيدة، الجزائر	506 -489
إمكانية تعميم نظم معلومات الويب لاستفادة كل المواطنين من خدمات الحكومة الإلكترونية الجزائرية من منظور حكومة–مواطن	سعايدية محمد علي: جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان، الجزائر أرزي فتحي: جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة، الجزائر	522 -507
إدراك المحاسب المالي لأثر تقنية الحوسبة السحابية على المحاسبة (دراسة ميدانية على عينة من المحاسبين الماليين في الجزائر)	يحي شرقي، محمد عبد الماجد بوركايب جامعة الجيلالي بونعامة –خميس مليانة، الجزائر	542 -523
أثر هيكل التمويل على معدلات نمو ونشاط المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة سونلغازبقالمة للفترة 2017–2020	بن ناصر عبد الكريم، سائحي يوسف جامعة تامنغست، الجزائر	560 -543
أثر مخاطر المراجعة الإلكترونية على تقرير المراجع	عباس ميرغني أحمد العبيد: كلية السلام للغات والترجمة،	580 -561

الخارجي – دراسة ميدانية علي قطاع المراجعة فى السودان	السودان نصر الدين حامد أحمد النور: جامعة الجوف، المملكة العربية السعودية عبدالوهاب موسى الجعلي محمد: جامعة الجوف، المملكة العربية السعودية	
أثر قياس نموذج دومينغ Deming لإدارة الجودة الشاملة على التميز في تحقيق الخدمة وفق نموذج جونستون Junston : دراسة حالة مجمع بيمو الجزائر للبسكويت (الفترة الزمنية ما بين جانفي 2022 ومارس 2022)	عبد الرزاق قاضي: جامعة خميس مليانة، الجزائر خديجة قوادرية: المركز الجامعي تيبازة، الجزائر	600 -581
أثر تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات الجزائري دراسة قياسية خلال الفترة (1990–2020)	بلغربي فاطيمة: جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر مداحي محمد: جامعة العقيد آكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر	622 -601
أثر اقتصاد المعرفة على النمو الاقتصادي في الصين دراسة قياسية خلال الفترة 1985-2020	مناد أمحمد، قنوني حبيب جامعة معسكر، الجزائر	640-623
أثر استهلاك الطاقات المتجددة على النمو الاقتصادي وانبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون: "دراسة تحليلية قياسية لعينة من الدول العربية خلال الفترة (1990-2018)"	مايسة روبحي، أحمد هدروق جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر	656 -641
الأداء الوظيفية في تحسين الحياة جودة أثر أبعاد للعاملين بالمركز النفسي البيداغوجي الوظيفي للأطفال المعوقين حركيا – تيسيمسيلت–	بوادو فاطيمة جامعة تيسمسيلت، الجزائر	672 -657
Turkey Experience in Developing Tourism	BELADJINE Khaldia University of Tiaret, Algeria	688 -673
The Impact of Financial Development on Economic Growth: Empirical evidence from Algeria	Fekir Hamza, Bouras Nassima University of Mohamed Ben Ahmed oran 2, LAREEM, algeria	700 -689
The Impact of Distance Education Using the Google Classroom Platform on the Quality of the Educational Process: A Descriptive Study from the Viewpoint of Faculty Members at the Faculty of Economics - University of Ghardaia	ZOUAOUID Lazhari University of Ghardaia, Algeria	720 -701
Determinants of bank efficiency: Case of study: Algerian banks	MASSIF Ibrahim, ADEL Boubakre International Finance Group, Tunisia	736 -721

749 –737	Nessraoui Dounia Zed, Hebbaz Nahed University of Khenchela, Algeria	An Analytical Study of Algerian Intra-African Trade underthe African Continental Free Trade Area

الشمول المالي كآلية استراتيجية لتعزيز الاستقرار المالي في الدول العربية

Financial inclusion as a strategic mechanism to enhance financial stability in the Arab countries

ط/د فاطمة الزهراء مغدور[1]، د/ عيماد معوشي[2]

[1] جامعة يحي فارس بالمدية، مخبر الاقتصاد التطبيقي في التنمية، الجزائر، meghdour.fatimazahra@univ-medea.dz

[2] جامعة يحي فارس بالمدية، مخبر الاقتصاد التطبيقي في التنمية، الجزائر، maouchi.imad@univ-medea.dz

تاريخ الاستلام: 2022/04/17 تاريخ القبول: 2022/07/03 تاريخ النشر: 2022/09/15

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهم تحول عالمي والذي كشفت عنه الأزمة المالية سنة 2008 ألا وهو الشمول المالي، إذ يعد الشمول المالي أداة تسهم في توصيل الخدمات المالية والمصرفية إلى كل فئات المجتمع وبالخصوص الفئة المهمشة بتكلفة منخفضة، وبالتالي الحد من الفقر إضافة إلى أنه يعتبر محورا استراتيجيا لتعزيز الاستقرار المالي.

وخلصت الدراسة إلى أن: مؤشر القطاع المصرفي يساهم بنسبة أكبر في مؤشر الاستقرار المالي للدول العربية بقيمة تراوحت بين 0.2 و0.3 نقطة، بالإضافة إلى وجود علاقة طردية بين الشمول المالي والاستقرار المالي لدول مجلس الخليج العربي وكذلك وجود علاقة عكسية بين الشمول المالي والاستقرار المالي للجزائر، لبنان، المغرب، العراق وتونس وهذا ما ينفي الدراسات العالمية حول وجود علاقة طردية فقط بين الشمول المالي والاستقرار المالي.

كلمات مفتاحية: الشمول المالي، النظام المالي، الاستقرار المالي.

تصنيفات JEL : G29، E58، G21

Abstract:

This study aims to shed light on the most important global transformation that was revealed by the financial crisis in 2008, which is financial inclusion that supports the access of all segments of society to the financial and banking services, especially the marginalized group, at a low cost, thus reducing poverty, it's considered as a strategic hub to enhance financial stability.

We concluded that the banking sector index contributes a greater percentage to the financial stability index for the Arab countries, with a value ranging between 0.2 and 0.3 points, in addition, there's a positive relationship between financial inclusion and financial stability for the Arab Gulf countries, as well as an inverse relationship between financial inclusion and financial stability for Algeria, Lebanon Morocco, Iraq and Tunisia, and this negates international studies on the existence of a positive relationship only between financial inclusion and financial stability.

Keywords: Financial Inclusion; Financial system; Financial Stability.

Jel Classification Codes: G29, E58, G21

المؤلف المرسل: فاطمة الزهراء مغدور

1. مقدمة:

يشهد العالم في الآونة الأخيرة طفرة تكنولوجية كبيرة بإعادة تشكيل النظام الاقتصادي الدولي، وتقديم أنماط جديدة من التعاملات المالية، ولعل أبرز هذه التغيرات التي شهدها العالم هو ظهور مصطلح جديد يعرف بالشمول المالي.

ويعد الشمول المالي من المواضيع الحديثة الهامة والتي كشفت عنها الأزمة المالية العالمية سنة 2008، فهو يهدف إلى تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية على أكبر عدد من الأفراد والمؤسسات خصوصا تلك الفئة المهمشة من المجتمع من ذوي الدخل المحدود وبالتالي الحد من الفقر، بالإضافة إلى أنه يعتبر مدخلا هاما لتعزيز الاستقرار المالي الذي يعد هدفا استراتيجيا جوهريا نظرا لأنه يلقى اهتماما بالغا من قبل المختصين في الميدان خاصة في الآونة الأخيرة، وكذلك لاحتلاله مركز الصدارة لدى الجهات الحكومية والمالية والاقتصادية خصوصا في الدول العربية.

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى مساهمة الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي للدول العربية؟

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي مؤشرات الشمول المالي المعتمدة من قبل الدول العربية؟
- ما هو المؤشر الأكثر مساهمة من بين المؤشرات الفرعية لمؤشر الاستقرار المالي في الدول العربية؟
- ما هي العلاقة التي تربط بين الشمول المالي والاستقرار المالي في الدول العربية؟

وللإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- تعتمد الدول العربية على مؤشرات الشمول المالي التي أقرها صندوق النقد العربي في تقاريره استنادا للمؤشرات التي أطلقها البنك الدولي؛
- يساهم مؤشر القطاع المصرفي بنسبة أكبر في مؤشر الاستقرار المالي للدول العربية وهذا لكون القطاع المصرفي يمثل ركيزة أساسية لكل دولة؛
- بما أن الشمول المالي والاستقرار المالي ضمن النظام المالي، فالعلاقة بينهما هي علاقة طردية.

أهميـــة البحث:

يكتسي موضوع الشمول المالي أهمية بالغة كونه يعد من المواضيع الحديثة والمهمة، حيث له دور كبير في تعزيز الاستقرار المالي، ومن جهة أخرى فالشمول المالي يعتبر من القضايا الهامة التي لابد من تطبيقها من أجل تحقيق تنمية اقتصادية وهذا لما يشهده العالم من تطور تكنولوجي.

أهداف البحث:

- ✓ التعريف بمصطلح الشمول المالي، أهميته ومؤشراته في الدول العربية؛
- ✓ توضيح مفهوم الاستقرار المالي، أهميته ومؤشراته الفرعية لمؤشر الاستقرار المالي في الدول العربية؛
- ✓ إبراز أهمية سياسة الشمول المالي لدعم وتعزيز الاستقرار المالي ودراسة العلاقة بينهما.

منهج البحث:

يعد المنهج الوصفي التحليلي المنهج المناسب للبحث، حيث تم توظيف المنهج الوصفي في إطار الإلمام بمختلف المفاهيم والجوانب المتعلقة بالجوانب النظرية، وأما في المنهج التحليلي فيظهر من خلال تحليل المشكل المدروس من أجل الحصول على نتائج علمية يتم تفسيرها بطريقة موضوعية، وهذا بغرض الخروج ببعض التوصيات من شأنها أن تساهم في تحقيق أهداف البحث.

أقسام البحث:

للإلمام بمختلف جوانب الموضوع تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة أقسام:

- الشمول المالي ومؤشراته في الدول العربية؛
- الاستقرار المالي ومؤشراته في الدول العربية؛
- علاقة الارتباط بين الشمول المالي والاستقرار المالي.

2. الشمول المالي ومؤشراته في الدول العربية

يعد الشمول المالي هدفا تنمويا والتي تسعى جميع الدول إلى تحقيقها لأهميتها الواسعة في تحقيق الاستقرار المالي، الأمر الذي استدعى العمل لتعزيز الشمول المالي وتوسعه، ويسعى الشمول المالي إلى إيصال الخدمات المصرفية والمالية لكافة فئات المجتمع خاصة المهمشة بتكلفة منخفضة.

1.2 تعريف الشمول المالي وأهميته:

يعرف البنك الدولي الشمول المالي على أنه: الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم – المعاملات، المدفوعات، الادخار الائتمان والتأمين، ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة (world bank) .

ويعرفه مركز الشمول المالي في واشنطن على أنه: الحالة الذي يكون فيها جميع الأفراد قادرين على الوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات ذات الجودة العالية وبأسعار مناسبة وبأسلوب مريح يناسب الزبائن (علي حسين، عبد الحسين جبر، و أيوب كسارة، 2020، صفحة 50).

تعرفه مجموعة العشرين (G20) والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI) على أنه: الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع، وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، وأن تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة (عودة لفتة و عواد حسين، 2019، صفحة 83)

ويعرفه مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية بأنه: إتاحة كافة الخدمات المالية واستخدامها من مختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده من خلال القنوات الرسمية، بما في ذلك حسابات التوفير المصرفية، وخدمات الدفع والتحويل، والتأمين، والتمويل والائتمان، وابتكار خدمات مالية أكثر ملاءمة بأسعار تنافسية، حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وتشجيعهم على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم، بغرض تفادي لجوء البعض منهم إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لجهات الرقابة والإشراف، وتعتمد على غالب الأحيان أسعار مرتفعة (صندوق النقد العربي، 2019، الصفحات 2-3).

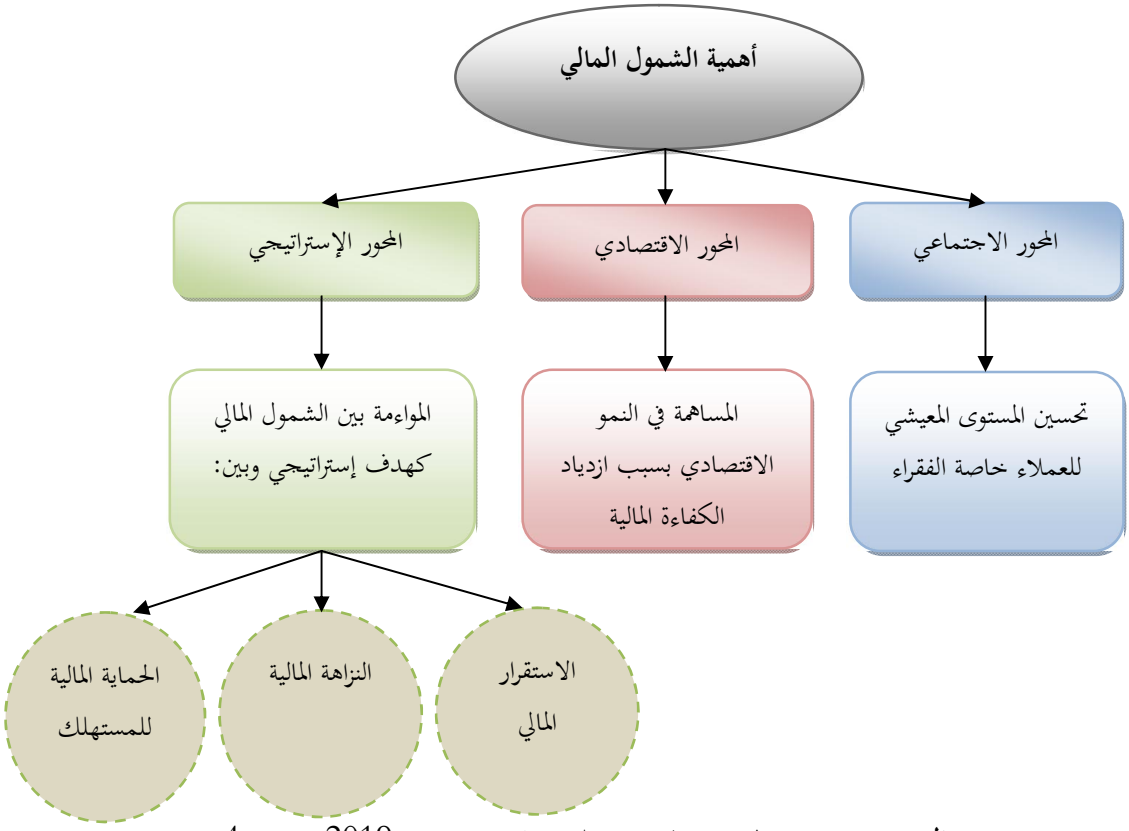
ويعرف أيضا على أنه: إتاحة الخدمات المالية لعدد كبير من الأفراد والشركات، وخاصة القطاعات التي لا تتعامل مع البنوك أو تفتقر إلى الخدمات بتكلفة معقولة (Rakhrour & Daham, 2021, p. 480) .

من التعاريف السابقة يمكن القول أن:

الشمول المالي هو تلك الفرصة التي أتيحت لمختلف فئات المجتمع بالخصوص الفئة المهمشة (الفقيرة) وجعلها ضمن دائرة الخدمات المالية والمصرفية.

وتتجلى أهمية الشمول المالي في جملة من المحاور والممثلة في ثلاث محاور (المحور الاجتماعي، المحور الاقتصادي والمحور الاستراتيجي)، ويمكن توضيح ذلك في الشكل التالي:

الشكل 1: أهمية الشمول المالي



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: (فلاق و حمدي، 2019، صفحة 4)

2.2 أبعاد ومؤشرات الشمول المالي في الدول العربية

لقد تعددت أبعاد الشمول المالي حسب كل دراسة وذلك للتعرف على كيفية تقديم الخدمات المالية والمصرفية، ومن بين هذه الأبعاد التي اعتمدها البنك الدولي وعلى أساسها انتهجها صندوق النقد العربي، بحيث تنبثق منها عدة مؤشرات فرعية كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول 1: أبعاد الشمول المالي ومؤشراته في الدول العربية

أبعاد الشمول المالي	مؤشراته
استخدام الحسابات المصرفية.	• نسبة البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات الرسمية مثل البنوك، و مكاتب البريد، ومؤسسات التمويل الصغرى. • الغرض من الحسابات"شخصية أو تجارية." • عدد المعاملات "الإيداع والسحب." • طريقة الوصول إلى الحسابات المصرفية (مثل أجهزة الصراف الآلي، فروع البنك).
الادخار	• النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12شهر الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية (مثل البنوك ومكاتب البريد وغيرها) • النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12شهر الماضية باستخدام مؤسسة توفير غير رسمية أو أي شخص خارج الأسرة. • النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلاف ذلك (على سبيل المثال في المنزل) خلال 12 شهر

الاقتراض	• النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12شهر الماضية من مؤسسة مالية رسمية. • النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12شهر الماضية من مصادر تقليدية غير رسمية (بما في ذلك الاقتراض من الأسرة و الأصدقاء).
المدفوعات	• النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي الأجور أو المدفوعات الحكومية في 12شهر الماضية. • النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي أو إرسال الأموال إلى أفراد الأسرة الذين يعيشون في أماكن أخرى خلال 12شهر الماضية. • النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا الهاتف المحمول لدفع الفواتير أو إرسال أو تلقي أموال في 12شهر الماضية.
التأمين	• النسبة المئوية للبالغين الذين يقومون بتأمين أنفسهم. • النسبة المئوية للبالغين الذين يعملون في الزراعة والغابات أو صيد الأسماك ويقومون بتأمين أنشطتهم (محاصيلهم ومواشيهم) ضد الكوارث الطبيعية (هطول الأمطار والعواطف)

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماد على: (صندوق النقد العربي، 2018، الصفحات 5-6)

3.2 المؤشرات الجزئية للشمول المالي في الدول العربية

سيتم الاعتماد على ثلاث مؤشرات للشمول المالي والمتعلقة بالدول العربية التي تتمثل في كل من مؤشر استخدام الحسابات المصرفية، مؤشر الادخار ومؤشر الاقتراض.

- **مؤشر استخدام الحسابات المصرفية**

الجدول 2: ترتيب الدول العربية حسب المؤشر الجزئي لمؤشر استخدام الحسابات المصرفية

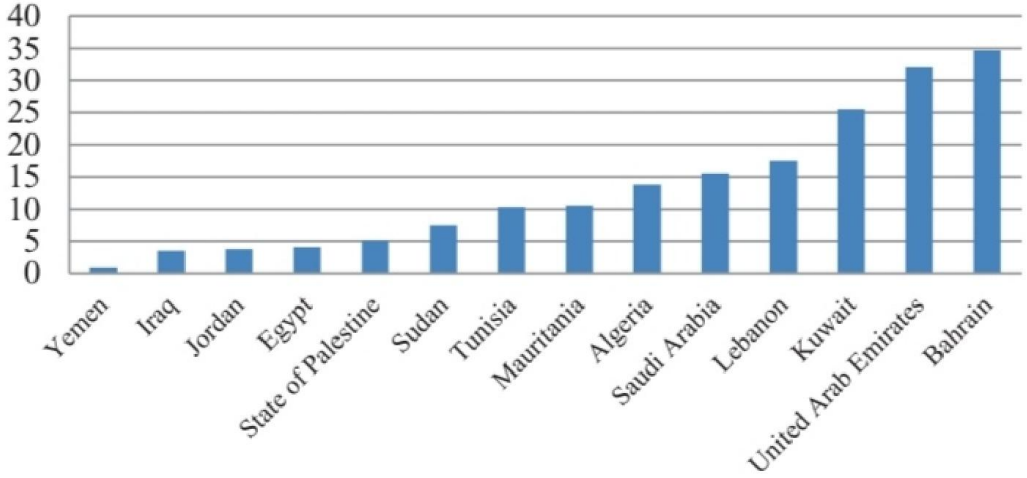
المؤشر الجزئي / الدول	حسب: نسبة البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات المالية الرسمية
الإمارات	2
البحرين	1
الكويت	3
السعودية	5
الجزائر	6
لبنان	4
تونس	8
الأردن	12
فلسطين	10
موريتانيا	7
السودان	9
مصر	11

العراق	13
اليمن	14

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (صندوق النقد العربي، 2018، صفحة 7)

والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل 2: نسبة البالغين الذين لهم حسابات مالية في المؤسسات الرسمية



المصدر: (صندوق النقد العربي، 2018، صفحة 8)

من خلال الشكل نلاحظ أن دولة البحرين تحقق ما يقارب 35% لنسبة البالغين الذين لهم حسابات مالية في المؤسسات الرسمية وعليه فهي بذلك تحقق المرتبة الأولى عربيا، تليها دولة الإمارات بنسبة 32% ثم الكويت بنسبة 30%، أما الجزائر فاحتلت المرتبة 6 بنسبة ما يقارب 14%، وفي المرتبة الأخيرة اليمن بنسبة تكاد تنعدم.

- **مؤشر الادخار**

الجدول 3: ترتيب الدول العربية حسب المؤشر الجزئي لمؤشر الادخار

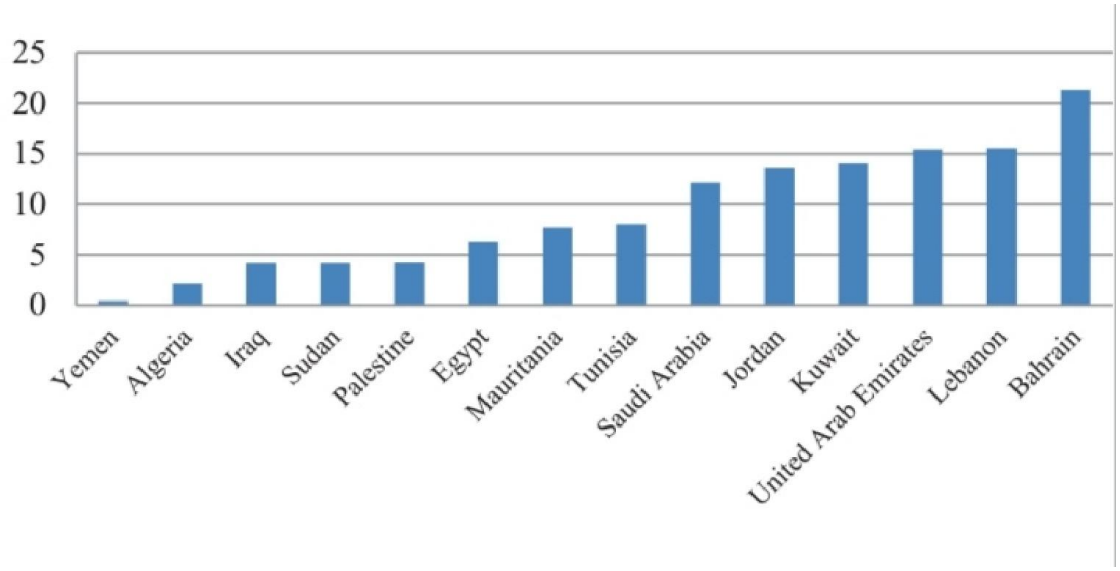
المؤشر الجزئي / الدول	حسب: النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية
الإمارات	3
البحرين	1
الكويت	4
السعودية	6
الجزائر	13
لبنان	2
تونس	7
الأردن	5
فلسطين	10

موريتانيا	8
السودان	11
مصر	9
العراق	12
اليمن	14

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (صندوق النقد العربي، 2018، صفحة 7)

والشكل يوضح ذلك:

الشكل 3: نسبة البالغين الذين قاموا بالادخار في المؤسسات المالية الرسمية



المصدر: (صندوق النقد العربي، 2018، صفحة 8)

نلاحظ من خلال الشكل أن دولة البحرين حافظت على صدارتها في المرتبة1 عربيا لنسبة البالغين الذين قاموا بادخار في المؤسسات المالية الرسمية بحوالي 21%، تليها لبنان في المركز2 بنسبة 15% ثم الإمارات في الرتبة 3 بنسبة حوالي 15%، أما الجزائر فاحتلت المرتبة ما قبل الأخيرة بنسبة ما يقارب 2% وفي المرتبة الأخيرة اليمن بنسبة تكاد تنعدم أيضا.

- **مؤشر الاقتراض**

الجدول 4: ترتيب الدول العربية حسب المؤشر الجزئي لمؤشر الاقتراض

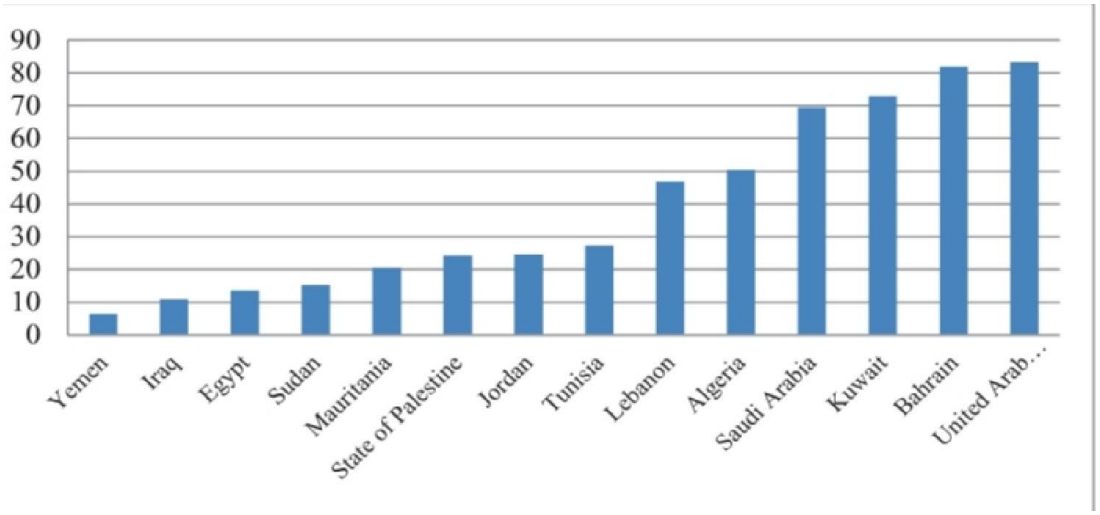
المؤشر الجزئي / الدول	حسب: النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية من مؤسسة مالية رسمية
الإمارات	1
البحرين	2
الكويت	3
السعودية	4
الجزائر	5
لبنان	6
تونس	7
الأردن	8

فلسطين	9
موريتانيا	10
السودان	11
مصر	12
العراق	13
اليمن	14

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (صندوق النقد العربي، 2018، صفحة 7)

وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل 4: نسبة البالغين الذين اقترضوا من المؤسسات المالية الرسمية



المصدر: (صندوق النقد العربي، 2018، صفحة 9)

نلاحظ من خلال الشكل أن دولة الإمارات قد حققت المركز1 عربيا لنسبة البالغين الذين اقترضوا من المؤسسات المالية الرسمية بحوالي 82% تليها البحرين، الكويت بنسب حوالي 81%، 72% على التوالي، أما الجزائر فقد احتلت المرتبة 5 بنسبة ما يقارب 50% وتبقى دائما دولة اليمن في المرتبة الأخيرة وهذه المرة بنسبة حوالي 8%.

3. الاستقرار المالي ومؤشراته في الدول العربية

لقد أصبح الحفاظ على الاستقرار المالي من الأهداف المتزايدة من قبل دول العالم خاصة الدول العربية، ولهذا سعت هذه الأخيرة إلى تطوير مقياسه الكمي للتعبير عن حالة النظام المالي، بحيث يعكس مؤشر الاستقرار المالي مدى استقرار الظروف المالية الكلية فهو بذلك يساعد على اكتشاف تراكم الاختلالات في القطاع المالي في مرحلة مبكرة.

1.3 تعريف الاستقرار المالي وأهميته:

الاستقرار بهذا المعنى هو" العمل على التأكد من قوة وسلامة عمل جميع مكونات النظام المالي، مما يؤدي إلى التقليل من التوترات في الجهاز المصرفي، وبما ينعكس بشكل إيجابي على الاستقرار الاقتصادي (مزهر محسن، 2016، صفحة 362).

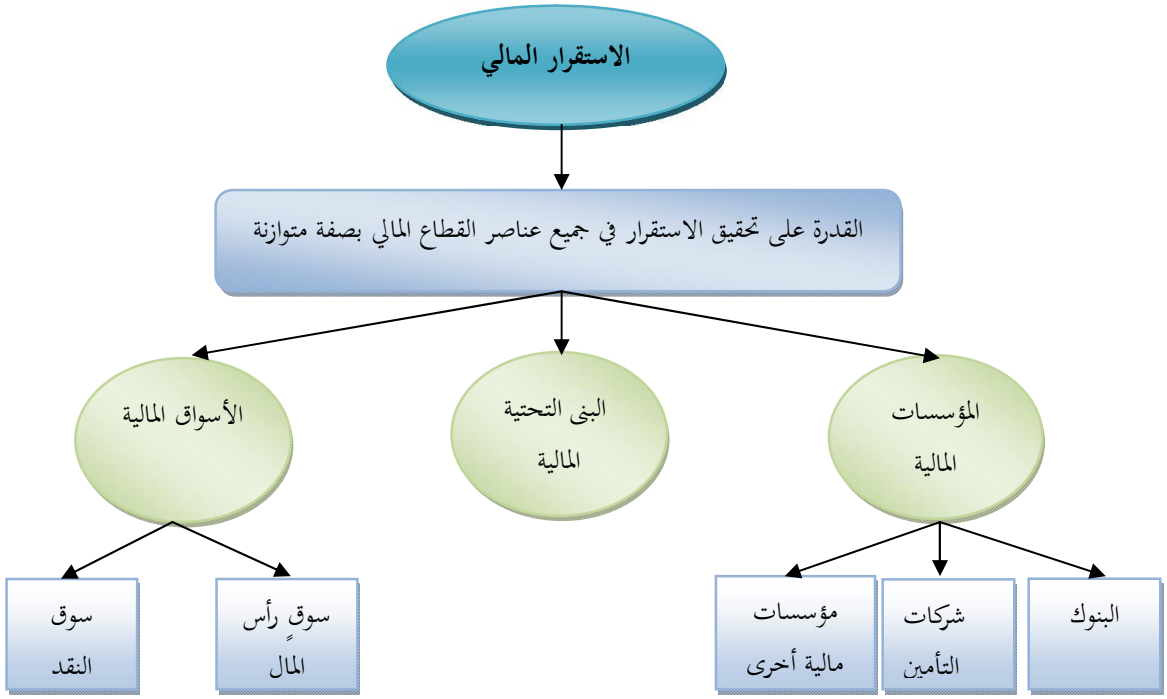
الاستقرار المالي هو الحالة التي تكون عليها مكونات النظام المالي (الجهاز المصرفي والمؤسسات غير المصرفية والأسواق المالية والنقدية والبنى التحتية) قادرة على أداء وظائفها الأساسية دون خلل، مع تحوطها في ذات الوقت من الأزمات سواء كانت من داخل النظام المالي أم من خارجه كأن تكون من القطاع الحقيقي وكذلك باستطاعتها الحد من المخاطر المرتبطة بعمليات منح السيولة والائتمان

والذي يضمن تدفق الموارد المالية من المدخرين إلى المستثمرين بفاعلية وكفاءة بما ينعكس إيجابا على القطاع الحقيقي ومن ثم على الاقتصاد الكلي (صادق كاظم و حاتم علوان، 2020، صفحة 339).

ويمكن تعريف الاستقرار المالي أيضا على أنه: قدرة النظام المالي على تخصيص الموارد الاقتصادية وفعالية العمليات الاقتصادية الأخرى، وإدارة المخاطر المالية والمحافظة على قدرته وعلى أداء هذه الوظيفة الأساسية في المقام الأول من خلال آليات التصحيح الذاتي (Boulenfal & Hacini, 2021, p. 739).

يمكن إعطاء مخطط تعريفي للاستقرار المالي كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل 5: تعريف الاستقرار المالي



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (طالب موسى، رحيم مهدي، و حسين عذافة، 2020، صفحة 350)

وهناك أهمية كبيرة لتحقيق الاستقرار المالي ويمكن إدراك هذه الأهمية من خلال ما يلي (عبد المنعم عزيز، 2019، الصفحات 48-49):

- غياب الاستقرار المالي يؤثر على النمو الاقتصادي فكلما زادت الاضطرابات المالية تأثر النمو الاقتصادي بذلك، والذي يعني أنه كلما طالت مدة الأزمات المالية قلت معدلات النمو الاقتصادي، وبالتالي ستكون نتائج الاضطرابات المالية كارثية على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية الاجتماعية لذلك أصبح وضع السياسات الكفيلة لتحقيق الاستقرار المالي غاية في الأهمية على مستوى المؤسسات العالمية والمحلية؛
- أن الاضطرابات المالية تقف على رأس المخاطر التي تهدد استقرار الاقتصاد العالمي لذلك النظم المالية المضطربة تمثل تحديا كبيرا يؤثر على استقرار هذا الاقتصاد لهذا فقد طالبت المؤسسات المالية الدولية زيادة التدخل في أسواق المال لتقليل حدة المخاطر وتحسين حوكمة النظام المالي العالمي من خلال شبكة مسؤولين لإدارة المخاطر؛

- أهمية الاستقرار يمكن عده سلعة عامة لأن الدول مرتبطة فيما بينها من ناحية التبادل التجاري والاقتصادي والمالي، فإن أي أزمة في دولة معينة لاسيما إذا كانت هذه الدولة من الدول الصناعية السبعة ولا شك من أن عواقب وردود الاستقرار المالي الدولي على الاقتصاد العالمي والنمو كفيلة بدعم هذا الرأي؛
- تكون الأزمات المالية أكثر خطورة عندما تكون نتيجة أثر تقلبات الدورات الاقتصادية المرتبطة بعملية الائتمان.

2.3 المؤشرات المستخدمة لاحتساب مؤشر الاستقرار المالي في الدول العربية:

يعتبر مؤشر الاستقرار المالي بمثابة أداة للتوجيه والإنذار المبكر، وهذا لقياسه مستوى الاستقرار المالي بموضوعية فهو بذلك يحدد درجة المخاطر والتقلبات الناتجة عن النظام المالي، وعلى هذا الأساس تم اطلاق مؤشر الاستقرار المالي للدول العربية من قبل صندوق النقد العربي بالتعاون مع فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية.

الجدول 5: المؤشرات المستخدمة في احتساب مؤشر الاستقرار المالي وعلاقتها بمؤشر AFSI

المؤشر الرئيس	المتغيرات	المؤشرات الفرعية	العلاقة بين المؤشرات الفرعية ومؤشر AFSI	الوزن الترجيحي w	وزن المؤشر الرئيس w
مؤشر القطاع المصرفي EI	كفاية رأس المال	نسبة كفاية رأس المال	طرديه	13.0%	53.0%
	جودة الأصول	الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون	عكسية	5.0%	
		صافي الديون غير العاملة بعد طرح المخصصات إلى قاعدة رأس المال	عكسية	5.0%	
		نسبة التغطية (المخصصات في الديون غير العاملة)	طرديه	5.0%	
	السيولة	نسبة الأصول السائلة إلى الإلتزامات السائلة	طرديه	6.0%	
	الربحية	نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي ودائع العملاء	عكسية	6.0%	
		نسبة العائد إلى الأصول ROA	طرديه	3.0%	
		نسبة العائد على حقوق الملكية ROE	طرديه	3.0%	
		إجمالي المصروفات من غير الفوائد إلى إجمالي الدخل	عكسية	4.0%	
		هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل	طرديه	3.0%	
مؤشر الاقتصاد الكلي EI		معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	طرديه	4.0%	24.0%
		نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي	عكسية	4.0%	
		نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي	عكسية	4.0%	
		معدل نمو الإيرادات الحكومية	طرديه	4.0%	
		معدل التضخم	عكسية	4.0%	
		نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي	طرديه	4.0%	
مؤشر سوق رأس المال CI		المؤشر المركب لصندوق النقد العربي	طرديه	7.5%	15.0%
		القيمة السوقية للأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي	طرديه	7.5%	
مؤشر الدورة المالية FI		فجوة الإئتمان (الفرق بين نسبة الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص	عكسية	8.0%	8.0%

	إلى الناتج المحلي الإجمالي وبين اتجاه النسبة طويل الأجل)			
المجمـــــــــــــــوع			100%	100%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (صندوق النقد العربي، 2020، الصفحات 246-247)

3.3 قيمة مؤشر الاستقرار المالي في الدول العربية ومساهمة مؤشراتها الفرعية

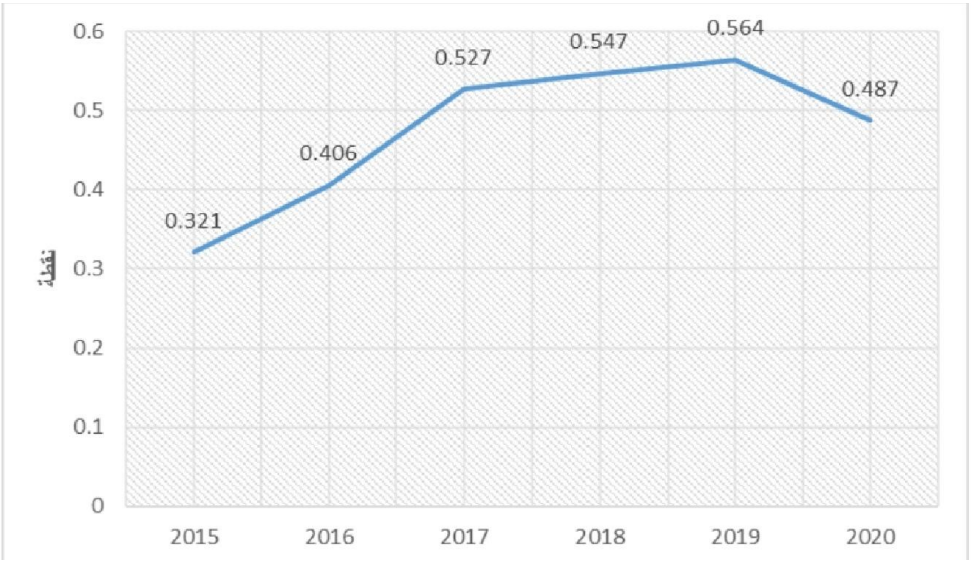
الجدول 6: نتائج قيم المؤشرات الفرعية لمؤشر الاستقرار المالي في الدول العربية للفترة (2015-2020)

السنوات / المؤشرات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
المؤشر التجميعي للاستقرار المالي العربي	0.321	0.406	0.527	0.548	0.564	0.487
مؤشر القطاع المصرفي	0.192	0.211	0.290	0.260	0.294	0.214
مؤشر الاقتصاد الكلي	0.081	0.101	0.133	0.120	0.138	0.116
مؤشر سوق رأس المال	0.018	0.059	0.059	0.087	0.071	0.150
مؤشر الدورة المالية	0.030	0.035	0.045	0.080	0.061	0.007

المصدر: (صندوق النقد العربي، 2021، صفحة 222)

والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل 6: قيمة مؤشر الاستقرار المالي في الدول العربية في الفترة (2015-2020)

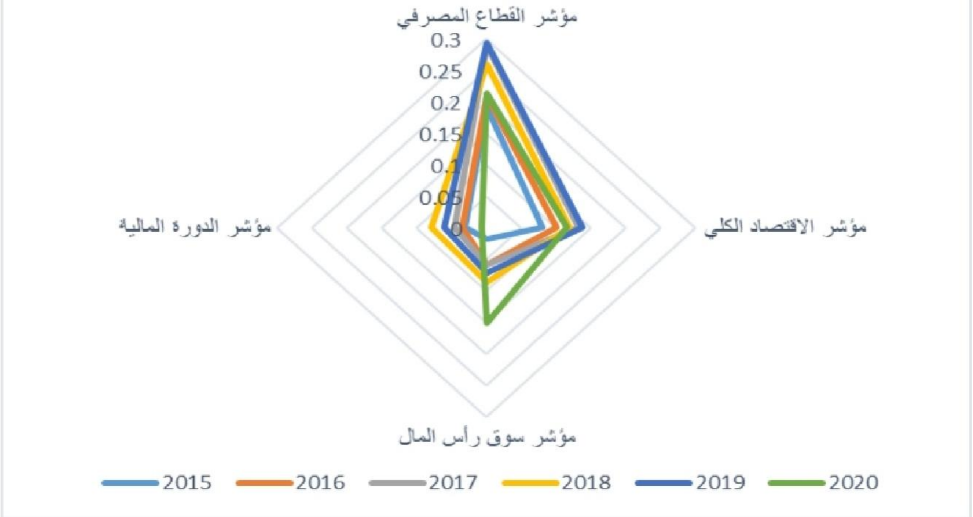


المصدر: (صندوق النقد العربي، 2021، صفحة 219)

من خلال الشكل نلاحظ أن قيمة مؤشر الاستقرار المالي في الدول العربية قد انخفضت سنة 2020 حيث سجلت 0.487 نقطة مقابل 0.564 نقطة سنة 2019 وهذا نتيجة للانعكاسات الناتجة عن فيروس كورونا المستجد وتعتبر هذه القيمة مقبولة ومبررة، فيما نلاحظ أيضا أن قيم المؤشر كانت 0.321، 0.406، 0.527و0.547نقطة في السنوات 2015، 2016، 2017و2018 على التوالي وهي بذلك تسجل ارتفاعا في كل سنة وهذا نتيجة للجهود الدولية المبذولة.

ويوضح الشكل التالي خارطة الاستقرار المالي في الدول العربية للفترة ما بين 2015-2020:

الشكل 7: خارطة الاستقرار المالي في الدول العربية للفترة (2015-2020)

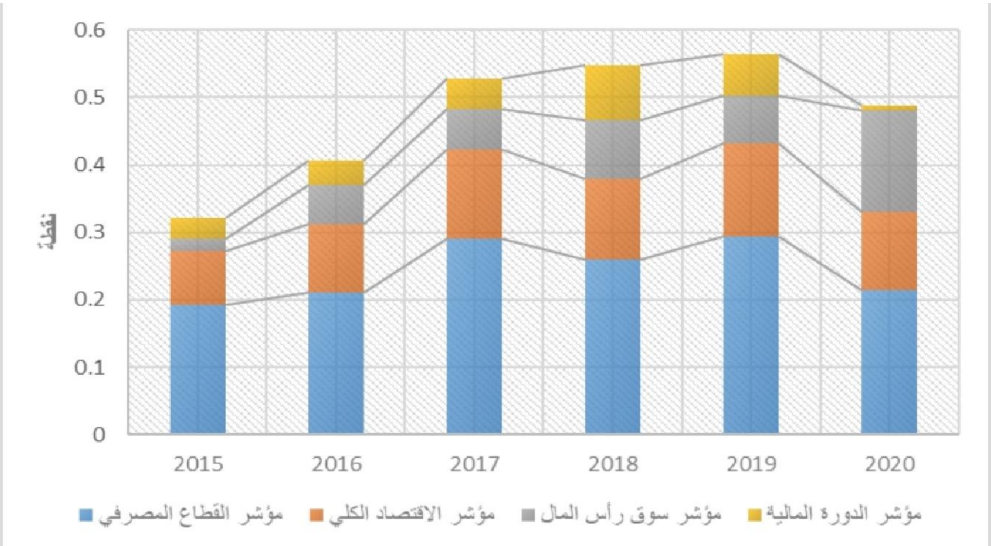


المصدر: (صندوق النقد العربي، 2021، صفحة 220)

من خلال الشكل نلاحظ أن جميع المؤشرات قد انخفضت باستثناء مؤشر سوق رأس المال الذي ارتفع سنة 2020 حيث بلغ 0.150 نقطة مقابل 0.071 في سنة 2019، وهذا راجع لتحسن المؤشر المركب لصندوق النقد العربي، أما فيما يخص مؤشر القطاع المصرفي فقد انخفض سنة 2020 وهذا بتسجيله 0.214 نقطة مقابل 0.294 نقطة سنة 2019 وهذا راجع بسبب أزمة فيروس كورونا المستجد، أما بالنسبة لمؤشر الاقتصاد الكلي فقد تراجع من 0.138 نقطة سنة 2019 إلى 0.116 نقطة سنة 2020 وهذا راجع كله للانعكاسات السلبية لفيروس كورونا.

أما الشكل التالي فيوضح مساهمة كل من مؤشر القطاع المصرفي، مؤشر الإقتصاد الكلي، مؤشر سوق رأس المال ومؤشر الدورة المالية في مؤشر الاستقرار المالي للدول العربية:

الشكل 8: مساهمة المؤشرات الفرعية في مؤشر الاستقرار المالي في الدول العربية للفترة (2015–2020)



المصدر: (صندوق النقد العربي، 2021، صفحة 222)

نلاحظ من خلال الشكل أن مؤشر القطاع المصرفي له الحصة الأكبر في المساهمة في مؤشر الاستقرار المالي للدول العربية والتي تراوحت قيمة مساهمته بين 0.2 و0.3 نقطة، ليليه بعد ذلك مؤشر الاقتصاد الكلي.

4. علاقة الارتباط بين الشمول المالي و الاستقرار المالي

بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة 2008، بدأ الاهتمام يتركز في البحث عن العلاقة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، حيث يوجد عدة آثار هامة للشمول المالي على الاستقرار المالي، سنحاول التطرق إلى أهمية الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي، بالإضافة إلى درسة العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي ومؤشرات الاستقرار المالي.

1.4 أهمية الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي

تكمن أهمية الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي في النقاط التالية:

- ✓ يعمل الشمول المالي على تعزيز قدرة الأفراد على الوصول إلى الخدمات المالية عبر القنوات الرسمية الخاضعة للرقابة والإشراف واحتواء مؤسسات وبنوك الظل، مما ينعكس بصورة إيجابية على الاستقرار المالي. إضافة إلى ذلك فإن عدم قدرة الأفراد المحرومين من الوصول إلى النظام المالي الرسمي يجعلهم يلجؤون إلى النظام المالي غير الرسمي، الذي بالعادة يكون غير منظم ويمارس إجراءات تعسفية ضد عملائه مما قد يؤدي إلى حدوث عدم استقرار مالي؛
- ✓ الشمول المالي يعمل على توفير السيولة التي يحتاجها قطاع الشركات لإنشاء المشاريع الاقتصادية أو تطويرها وبالتالي توفير المزيد من فرص العمل وتعزيز معدلات النمو الاقتصادي؛
- ✓ يمكن وصف العلاقة بين الاستقرار المالي والشمول المالي بأنها تكاملية، وفي كثير من الأحيان تعتبر علاقة طردية، فكلما تعززت مؤشرات الشمول المالي تحسنت مستويات الاستقرار المالي، حيث إن اتساع قاعدة استخدام الخدمات والمنتجات المالية الرسمية لتشمل كافة الفئات المستهدفة يساهم في تعزيز الاستقرار المالي. علاوة على ذاك فإن توسيع قاعدة الودائع الادخارية والاستثمارية ليشمل صغار المودعين كفيل بالحد من مخاطر السيولة كون أن هذا النوع من الودائع يعتبر أكثر استقرارا؛
- ✓ من جانب آخر يعزز الشمول المالي من فعالية الوساطة المالية وذلك من خلال تجميع مدخرات الأفراد المحرومين من التعامل مع النظام المالي الرسمي، مما يمكن من زيادة المدخرات وتحسين آداء البنوك. كما أن توسيع الشمول المالي بشكل مدروس وحصيف وتوفير البنية التحتية التنظيمية والتشريعية اللازمة له ليدعم النمو الشامل والمستدام وبالتالي يعزز الاستقرار المالي، كذلك الشمول المالي يحسن من تنويع الخدمات المالية لدى المؤسسات المالية وبالتالي تقليل المخاطر (صندوق النقد العربي، 2019، الصفحات 4-5)؛
- ✓ كما أثبتت الدراسات إلى وجود علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي حيث يهدف الشمول المالي إلى حصول الشرائح السكانية المستبعدة من الخدمات المالية الرسمية بتكاليف مقبولة، وقد تبين وجود بعض التحديات في كيفية قياس الشمول المالي والوصول إلى مؤشر له وقد قام عدة باحثين بإجراء مقارنة بعلاقته مع المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى، واستنادا إلى هذه الأبحاث تم الوصول إلى وجود ارتباط بين الشمول المالي والاستقرار المالي حيث يدعم كلا منهما الآخر (صندوق النقد العربي، 2015، صفحة 3).

2.4 العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي ومؤشرات الاستقرار المالي

لقد أكدت الدراسات إلى أن الشمول المالي يساعد على تحسين الظروف المالية والرفع أيضا من معيشة الفقراء، بالإضافة إلى دوره الفاعل في دعم وزيادة الاستقرار المالي، سنحاول الإجابة عن هذه العلاقة من خلال دراسة المستويات الثلاث لمؤشر الشمول المالي للدول العربية بمؤشر Z-Score للاستقرار المالي.

- **الدول العربية ذات مستويات شمول مالي مرتفعة**

الجدول 7: مؤشرات الشمول المالي ومؤشرات الاستقرار المالي للدول العربية ذات مستويات شمول مالي مرتفعة

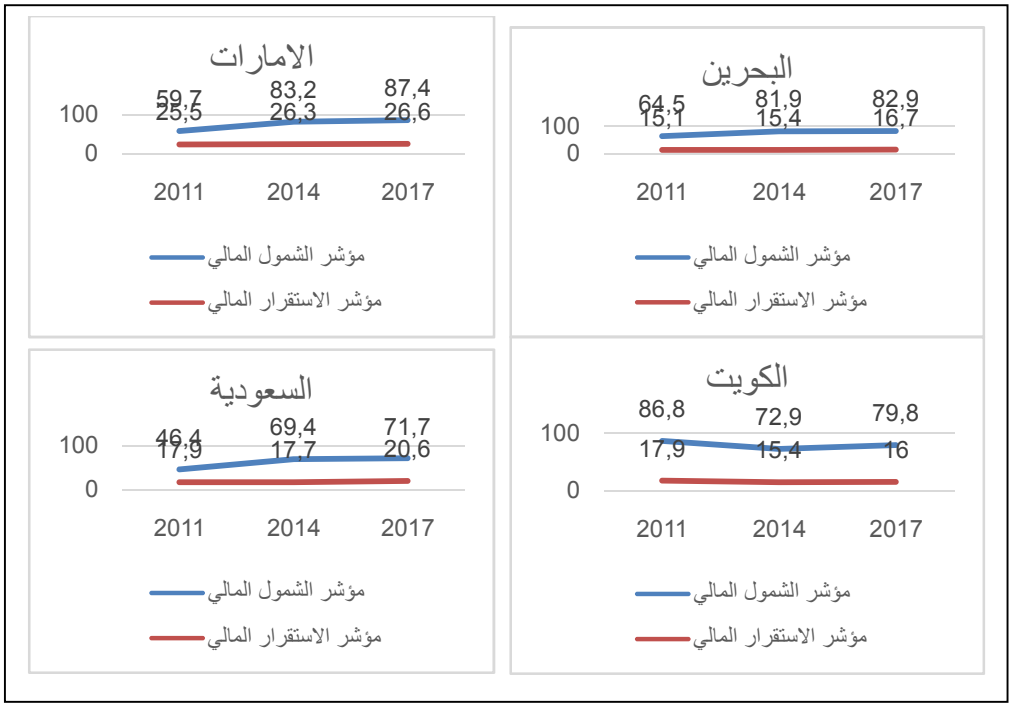
المؤشر	مؤشر الشمول المالي	مؤشر Z-Score للاستقرار المالي

الدولة	2011	2014	2017	2011	2014	2017
الإمارات	59.7	83.2	87.4	25.5	26.3	26.6
البحرين	64.5	81.9	82.9	15.1	15.4	16.7
الكويت	86.8	72.9	79.8	17.9	15.4	16.0
السعودية	46.4	69.4	71.7	17.9	17.7	20.6

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (World Bank, 2022) و (World Bank, 2022)

سنوضح ذلك في الشكل التالي:

الشكل 9: العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي ومؤشرات الاستقرار المالي للدول العربية ذات مستويات شمول مالي مرتفعة



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات الجدول 7

يتضح من خلال الشكل أن دولتي الإمارات والبحرين قد سجلتا تزايدا معتبرا في الشمول المالي رافقه تزايدا للاستقرار المالي في الفترات 2011-2014-2017 ، أما الكويت فقد سجلت انخفاضا في الشمول المالي سنة 2014 رافقه انخفاضا في الاستقرار المالي إلا أنه عاد الشمول المالي للارتفاع سنة 2017 قابله تزايدا في الاستقرار المالي، وعليه يمكن القول أن هناك علاقة طردية بين الشمول المالي والاستقرار المالي، بينما السعودية فقد سجلت ارتفاعا للشمول المالي في جميع فترات الدراسة لكن في الفترة 2014 فقد شهدت انخفاضا طفيفا للاستقرار المالي ثم عاود الارتفاع سنة 2017، وهذه المستويات للشمول المالي مرتفعة مقارنة بالدول العربية الأخرى وهذا راجع لتطور البنية التحتية المالية بالإضافة إلى انتشار الهواتف الذكية لدول التعاون الخليجي.

- **الدول العربية ذات مستويات شمول مالي متوسط**

الجدول 8: مؤشرات الشمول المالي ومؤشرات الاستقرار المالي للدول العربية ذات مستويات شمول مالي متوسط

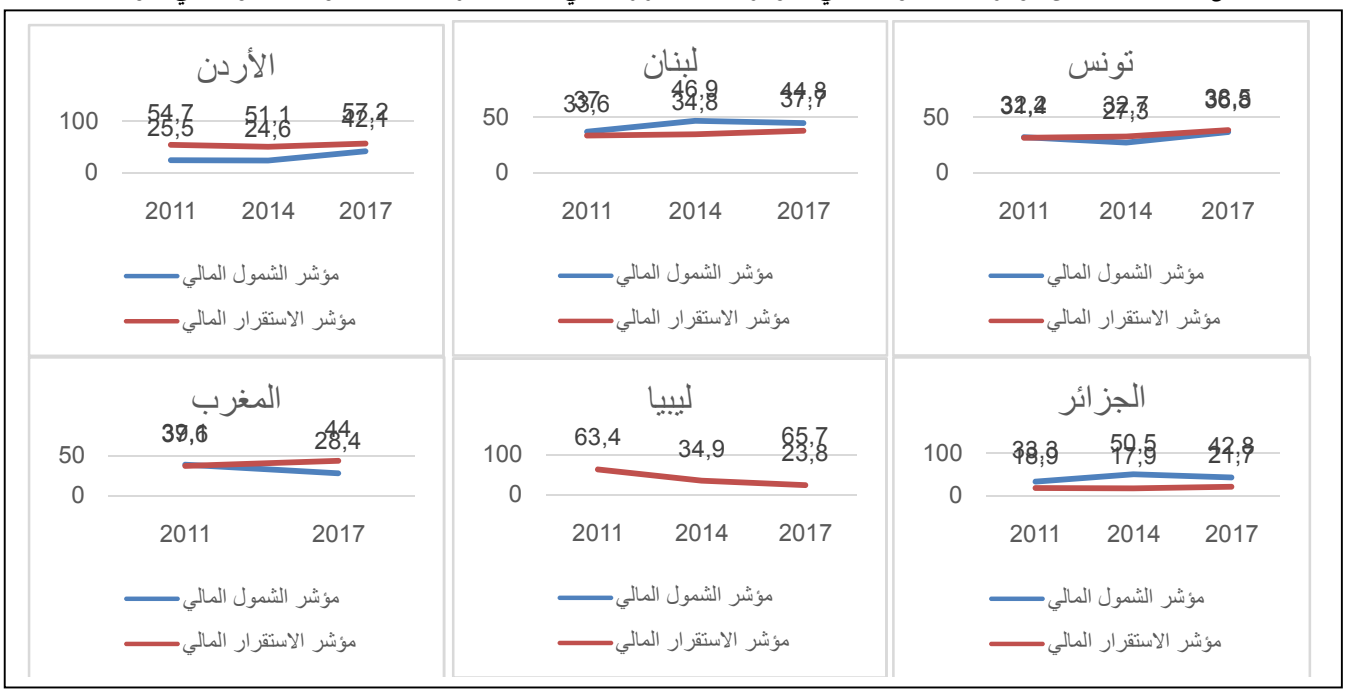
المؤشر / الدولة	مؤشر الشمول المالي			مؤشر Z-Score للاستقرار المالي		
	2011	2014	2017	2011	2014	2017
الجزائر	33.3	50.5	42.8	18.9	17.9	21.7

لبنان	37.0	46.9	44.8	33.6	34.8	37.3
المغرب	39.1	/	28.4	37.6	42.5	44.0
تونس	32.2	27.3	36.8	31.4	32.7	38.5
ليبيا	/	/	65.7	63.4	34.9	23.8
الأردن	25.5	24.6	42.1	54.7	51.1	57.2

المصدر: من إعدادالباحثين بالاعتماد على: (World Bank, 2022) و (World Bank, 2022)

والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل 10: العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي ومؤشرات الاستقرار المالي للدول العربية ذات مستويات شمول مالي متوسط



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات الجدول 8

من خلال الشكل يتضح لنا أن الأردن قد سجلت انخفاضا للشمول المالي سنة 2014 رافقه انخفاضا في الاستقرار المالي ليعاود الشمول المالي والاستقرار المالي الارتفاع سنة 2017وعليه فالعلاقة طردية بين الشمول المالي والاستقرار المالي.

بينما الجزائر ولبنان والمغرب فقد سجلت انخفاضا للشمول المالي سنة 2017 قابله ارتفاعا للاستقرار المالي من نفس السنة، أما تونس رغم الانخفاض في الشمول المالي سنة 2014 فإنها سجلت ارتفاعا للاستقرار المالي، وعليه فإن العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي عكسية.

- **الدول العربية ذات مستويات شمول مالي منخفضة**

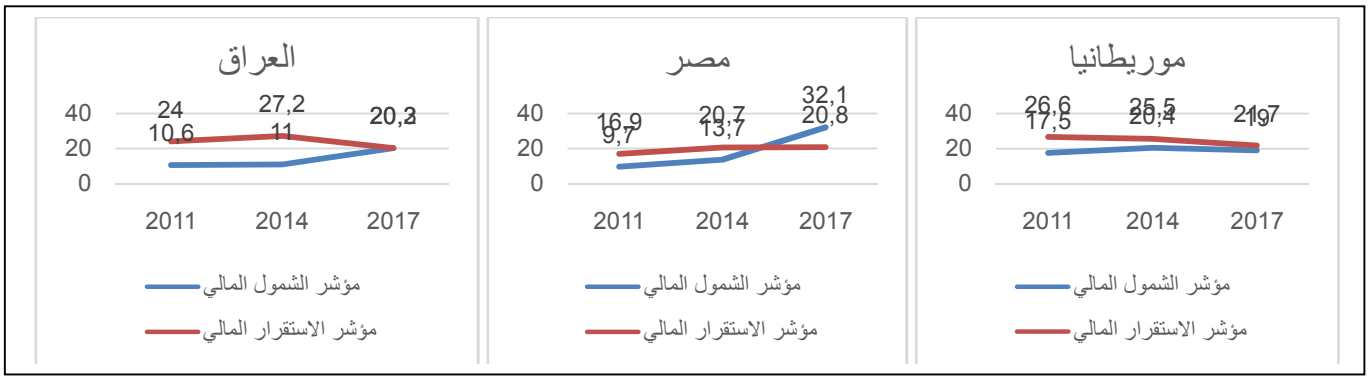
الجدول 9: مؤشرات الشمول المالي ومؤشرات الاستقرار المالي للدول العربية ذات مستويات شمول مالي منخفضة

المؤشر / الدولة	مؤشر الشمول المالي			مؤشر Z-Score للاستقرار المالي		
	2011	2014	2017	2011	2014	2017
موريطانيا	17.5	20.4	19.0	26.6	25.5	21.7
مصر	9.7	13.7	32.1	16.9	20.7	20.8
العراق	10.6	11.0	20.3	24.0	27.2	20.2

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (World Bank, 2022) و (World Bank, 2022)

والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل 11: العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي ومؤشرات الاستقرار المالي للدول العربية ذات مستويات شمول المالي منخفضة



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات الجدول 9

نلاحظ من خلال الشكل أن موريطانيا قد سجلت انخفاضا في الشمول المالي خلال الفترة 2011، 2014 و2017 رافقه انخفاضا للاستقرار المالي، أما مصر فإنها سجلت ارتفاعا في الشمول المالي خلال فترة الدراسة خاصة سنة 2017 فرغم تسجيلها لقفزة كبيرة مقارنة بالسنتين 2011 و2014 إلا أنه قابلها ارتفاع طفيف جدا للاستقرار المالي وعليه فإننا يمكن القول أن العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي طردية، بينما العراق فرغم الارتفاع الكبير الذي سجلته سنة 2017 مقارنة ب 2014 إلا أنه قابله انخفاضا للاستقرار المالي وعليه فالعلاقة عكسية بين الشمول المالي والاستقرار المالي.

5. خاتمة:

من خلال تطرقنا للمفاهيم المتعلقة بالشمول المالي والاستقرار المالي وتحليل مؤشرات الشمول المالي للدول العربية بالتركيز على المؤشرات الفرعية له والمتمثلة في مؤشر استخدام الحسابات المصرفية، مؤشر الادخار ومؤشر الاقتراض، بالإضافة إلى دراسة مساهمة المؤشرات الفرعية لمؤشر الاستقرار المالي للدول العربية ودراسة العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي، وباعتبار الشمول المالي مدخلا هاما لتعزيز الاستقرار المالي في ظل التحولات التي يشهدها العالم في المجال التكنولوجي توصلت الدراسة إلى أهم النتائج وهذا من أجل الخروج بمجموعة من التوصيات.

النتائج:

- ✓ يعتبر الشمول المالي من أبرز اهتمامات الدول في تحسين مستوى المعيشة والحد من الفقر، توفير فرص العمل وتعزيز الاستقرار المالي؛
- ✓ تعتمد الدول العربية لقياس مستويات الشمول المالي على المؤشرات الصادرة عن البنك الدولي والتي تم اعتمادها من قبل صندوق النقد العربي في تقاريره وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى، إلا أن المشكلة في اختلاف استخدام المؤشرات الفرعية لمؤشرات الشمول المالي لكل دولة عربية؛
- ✓ حققت دول مجلس التعاون الخليجي مستويات شمول مرتفعة مقارنة ببقية الدول العربية وهذا راجع لتطور البنية التحتية المالية وانتشار الهواتف الذكية بالإضافة إلى تطور القطاع المصرفي لها؛
- ✓ يعتبر مؤشر القطاع المصرفي من ضمن المؤشرات ذات الحصة الأكبر في المساهمة في مؤشر الاستقرار المالي للدول العربية وهذا بقيمة تراوحت بين 0.2 و0.3 نقطة وهذا مايثبت صحة الفرضية الثانية؛

- ✓ إن العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي إما أن تكون طردية أو عكسية وهذا ما لمحناه من خلال دراستنا، حيث في الدول العربية ذات مستويات شمول مالي مرتفعة والتي تضم دول مجلس التعاون الخليجي فقد كانت العلاقة بينهما طردية في كل فترات البحث2011، 2014 و2017، أما الجزائر، لبنان والمغرب والعراق فقد سجلت علاقة عكسية سنة 2017 وكذلك تونس سنة 2014، وهذا ما ينفي الفرضية الثالثة.

التوصيات:

- ➢ أهمية إدراج الشمول المالي كهدف استراتيجي جديد للحكومة والجهات الرقابية مع ضرورة تحقيق التكامل بين العمق المالي والاستقرار المالي والنزاهة المالية والحماية المالية للمستهلك لتحقيق الإطار المتكامل للعمق والاستقرار المالي؛
- ➢ يجب توفير بيئة ذات بنية تحتية مالية بالنسبة للدول ذات مستويات شمول مالي متوسط والدول ذات مستويات شمول مالي منخفض؛
- ➢ يجب توحيد حساب مؤشرات الشمول المالي للدول العربية بالاعتماد على نفس المؤشرات الفرعية وهذا للتوصل إلى نتائج نزيهة وذات مصداقية بالنسبة لترتيب الدول عربيا؛
- ➢ القيام بنشر الثقافة المالية فيما يخص الشمول المالي من خلال القيام بحملات توعوية بالقرب من المناطق النائية التي تضم الفئة المهمشة من المجتمع؛
- ➢ من الضروري الاستفادة من التجارب الدولية في مجال الشمول المالي وليس التقليد وهذا نتيجة لطبيعة وبنية كل دولة عربية.

6. قائمة المراجع:

المراجع بالأجنبية:

-*Boulenfal, A., & Hacini, I. (2021). The relationship between financial inclusion and financial stability -Empirical evidence from the North African countries-. Journal of Financial, Accounting and Managerial Studies , 08 (01).*

-Rakhrour, Y., & Daham, S. R. (2021). Financial Inclusion in Algerie: reality and outlook. Strategy and Development Review , 11 (04).

-World Bank .(2022 ,04 10) .Developement Indicators من تم الاسترداد . https://databank.albankaldawli.org/source/global-financial-development/preview/on%D8%8C.

-World Bank .(2022 ,04 10) .The Global Findex Database من تم الاسترداد . https://globalfindex.worldbank.org./

-world bank .(بلا تاريخ) .world bank من ،2022 ,04 11 تاريخ الاسترداد . https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview#1.

المراجع بالعربية:

- ابتسام علي حسين، شذى عبد الحسين جبر، و وفاء أيوب كسارة. (2020). دور تكنولوجيا المعلومات المالية في تعزيز الشمول المالي في ظل اقتصاد المعرفة–دراسة استطلاعية في مصرف النهرين الإسلامي–. *مجلة الإدارة والاقتصاد* (124).

- إسراء صادق كاظم، و غفران حاتم علوان. (2020). تأثير الدين العام على الاستقرار المالي في العراق. *Journal of Economics and Administrative Sciences(JEAS* (121).

- حيدر طالب موسى، صباح رحيم مهدي، و حيدر حسين عذافة. (2020). دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار المالي للمصارف العراقية للمدة(2009-2017). *Journal of Economics and Administrative Sciences* (117)، 248.

- حيدر عبد المنعم عزيز. (2019). استراتيجية البنك المركزي العراقي(2016-2022) ودورها المرتقب في تعزيز الاستقرار المالي. *المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية* (21).

- رشا عودة لفتة، و سالم عواد حسين. (2019). آليات وسياسات مقترحة لتوسيع قاعدة إنتشار الشمول المالي وصولا للخدمة المالية في العراق. *مجلة كلية مدينة العلم الجامعة* (01).

- سالم صلاح الحسناوي، و لينا صلاح مهدي. (2020). دور الشمول المالي في تعزيز نمو الاقتصاد العراقي -دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية-. (58).

- صليحة فلاق، و معمر حمدي. (2019). تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي. *مجلة التكامل الاقتصادي* (04).

- صندوق النقد العربي. (2018). *احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية*.

- صندوق النقد العربي. (2019). *الشمول المالي في الدول العربية -الجهود والسياسات والتجارب-*.

- صندوق النقد العربي. (2015). *العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي*.

- صندوق النقد العربي. (2021). *تقرير الاستقرار المالي في الدول العربي* .

- صندوق النقد العربي. (2020). *تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية* .

- مشتاق محمود السبعاوي، سلام انور احمد، و يالجين فاتح سليمان. (2012). الاستقرار المالي في ظل النظام المالي والمصرف الاسلامي -دراسة تحليلية لعينة من المصارف الاسلامية في ضوء المؤشرات العالمية للأزمة المالية-. *مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية* (2).

- مها مزهر محسن. (2016). اختبار الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في العراق على وفق النسب المعيارية خلال المدة 2009-2013. *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية* (92).